الضمان الاجتماعي

مجلة دورية بموضوع – الخدمات والرفاه الاجتماعي

المجتمع المدني في إسرائيل -
تحوّلات، توجّهات واتجاهات عمل مستقبلية

المحرر الضيف: هيلل شميد

من إصدار مؤسسة التأمين الوطني

كانون الثاني 2015
كراس 98

الاستياء في العمل:
عدم الاستقرار المهني، العمل الجزئي والمؤقت والأجر المنخفض في الوسط الثالث في إسرائيل

حاجاي كاتس[1] وهيلا يوجيف - كيرن[1]

خلال العقود القليلة الماضية، ازداد وزن الوسط الثالث في السوق الاقتصادية الإسرائيلي، وعموما في مجمل سوق العمل. من الواجب على منظمات هذا الوسط مواجهة التعقيدات الآخذة بالازدياد وحل المشاكل على نطاق أوسع من ذي قبل، كما أصبحت أهميته، كمُشغّل، كبيرة جدا. على الرغم من ذلك، لم يتم بحث ودراسة العمل والأجر في الوسط الثالث إلا قليلا جدا. تُبين الأبحاث التي أجريت حول العالم أن الوسط الثالث يوفر عملا مؤقتا، جزئيا، وبأجر منخفض نسبيا، لكن هنالك من يدّعون أن هذه الصفات والمميزات صحيحة فقط بالنسبة لمجالات عمل محددة، يعتبر وزنها وحصتها في الوسط الثالث كبيرين نسبيا. يفحص البحث التالي عددا من المعايير المختارة المتعلقة بتركيبة وطبيعة العمل في الوسط الثالث في إسرائيل خلال العقد الماضي (2000-2009)، والتي كان بالإمكان الوصول إلى معلومات تتعلق بها: الاستقرار والاستمرارية المهنية/ التشغيلية؛ العمل الجزئي والمؤقت؛ الأجر. كانت قاعدة البيانات واسعة قدر الإمكان، وقد شملت معطيات حول كل وظائف الأجيرين في الوسط الثالث، وبضمنها معطيات التشغيل الصادرة عن مفوضية ضريبة الدخل، معطيات قاعدة البيانات الخاصة بالوسط الثالث ومعطيات الإحصاء السكاني من العام 2008. أظهرت النتائج التي حصلنا عليها أن العمل في الوسط الثالث يمتاز بارتفاع وتيرة تبديل الموظفين، الوظائف الجزئية أو الموسمية، بالأجر المنخفض وفجوات أجر كبيرة بين مختلف الموظفين وبين الرجال والنساء. تم حفظ معطيات التشغيل والأجر التي وجدناها بصورة ثابتة على مدار العقد كاملا، وهي تظهر أن صورة العمل ثابتة ولم تكن ناتجة عن الأزمة الاقتصادية التي حصلت عام 2008. تثير هذه النتائج تساؤلات بشأن قدرة الوسط الثالث على لعب دوره كمُشغّل وكمزود للخدمات الاجتماعية المكمّلة للخدمات الآخذة بالتراجع التي تقدمها دولة الرفاه الإسرائيلية.

---

1 قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة على اسم جيلفورد جلايزر، جامعة بن غوريون في النقب.

اقتناء الخدمات الاجتماعية في إسرائيل كمساهم في التفضيل الجندري في شروط التشغيل:
المفاوضات بين الدولة والمشغلين الفائزين بالمناقصات

أورلي بنيامين[1]

نجحت طريقة الإدارة الجماهيرية الجديدة بأن تدخل إلى جهاز التربية، الجهاز الطبي ومنظومة الرفاه في دول الـ OECD توجّه تقليص التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات الاجتماعية. وقد كانت نتائج هذا التوجه مادة للكثير من الأبحاث التي أنتجت أدبيات غنية وكثيرة. لكن في الواقع فإن عددا قليلا جدا من الأبحاث قام بدراسة إجراءات المفاوضات المتعلقة بإعداد العقود والاتفاقيات بين الدولة وبين مقدمي الخدمات. كذلك، كان محدودا جدا - وبشكل خاص - النقاش حول هذه المفاوضات كعامل مساهم في التفضيل الجندري (تفضيل الرجال على النساء على أساس الجنس) وحول إمكانية أن تضع مؤسسات المجتمع المدني التي تتنافس في مضمار تقديم الخدمات تحديا أمام هذا التفضيل الجندري. يهدف البحث المعروض في هذا السياق إلى التعرف على طابع التفضيل الجندري في العقود والاتفاقيات المذكورة. من أجل ذلك، تم طرح سؤالي بحث: كيف تتبلور في إطار المفاوضات بين أصحاب الوظائف المسؤولين عن جودة الخدمات وبين الموظفين المسؤولين عن توفير الميزانيات، مميزات التفضيل الجندري في شروط التشغيل في الخدمات الاجتماعية؟ هل بإمكان مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بتشغيل موظفين في ظل شروط عمل مفضلة جندريا أن تتحدى هذ التفضيل الجندري؟ المنهجية الإثنوجرافية المؤسساتية هي التي أدت إلى التركيز على إجراءات المفاوضات وعلى العقود، وكجزء من هذا الأمر، تم إجراء نحو 40 مقابلة مع موظفين في وزارات الصحة، الرفاه والتربية، مع مقدمي خدمات ومع موظفين. تبين من المقابلات أن نظرة أصحاب الوظائف المسؤولين، المتمحورة حول تخصيص الميزانيات، لا تولي أية أهمية للمهارة المهنية في مجالات الاهتمام، ومن هنا فإنها لا تولي أهمية أيضا لموضوع المكافأة على هذه المهارة في تقديم الخدمات. كذلك ظهرت محدودية قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التحدي في موازاة تعاونها مع التفضيل الجندري، والذي يتمثل بالأساس بالامتناع عن تخصيص الميزانيات للتأهيل

---

1 قسم علم الاجتماع والأنتروبولوجيا، جامعة بار إيلان.

المهني وتقليص - إلى الحد الأدنى - حجم تمويل العمل المهني الخبير. في هذه المقالة، ستتم مناقشة معاني هذه النتائج والتصحيح المطلوب في تقديم الخدمات الاجتماعية في إسرائيل.

"أيسيران يدا بيد، دون أن يتوافقا؟" علاقات الحكومة مع الجمعيات الخيرية في إسرائيل - صورة الوضع والتفكير بالمستقبل

هيلل شميد[1] وحانا شاؤول بار نيسيم[1]

تعرض هذه المقالة إطارا مصطلحيا ونتائج بحث تم إجراؤه بين السنوات 2013-2014 وتمحور حول وصف وتحليل العلاقات المتبادلة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال الخيرية في إسرائيل. تصف المقالة التحولات التي طرأت على هذه العلاقات خلال العقدين الماضيين ونتائجها المركزية، بعضها نتائج مباشرة "للطاولة المستديرة التواصلية" التي شارك بها مندوبون عن الحكومة، الوسط التجاري والمؤسسات غير الهادفة للربح.

تتطرق نتائج البحث إلى عدة تحولات أساسية: سياسات الدولة تجاه الجمعيات الخيرية ومميزاتها؛ وظيفة الأعمال الخيرية من وجهة نظر الحكومة والجمعيات الخيرية؛ الديناميكية التي تميز هذه العلاقات، من العداوات إلى التعاون. تشير النتائج إلى تحرك تدريجي وبطيء من التنكر الذي كان يميز منظومة العلاقات المذكورة باتجاه التعامل الأكثر ودية. يتيح هذا التحرك أيضا إمكانية التعاون الناجع بين الطرفين، والذي يتلخص بالنهوض وتطوير الإبداع والحداثة الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية لمصلحة مواطني الدولة.

---

1 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، على اسم باول برفالد، الجامعة العبرية في القدس.

"لديك شعور بأنك تصطدم بالجدار، وعندها ليس أمامك إلا أن تقيم جمعية": خطوط شخصية المنظمات الأهلية في المجتمع المدني والتي توفر خدمات الرفاه

ميخال ألماجور - بار[1] وميمي آيزنشتادت[2]

خلال العقدين الماضيين تحول المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم وفي إسرائيل إلى حلبة مركزية في مجال توفير الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة والمُقصاة. تعرض هذه المقالة نتائج بحث نوعي استكشافي تمحور حول أحد أنواع المؤسسات العاملة في المجتمع المدني، المنظمات الأهلية/ الشعبية (Grassroots Organization). هذه المنظمات هي منظمات ترتكز على الأعضاء الرسميين، تطوعية وتعمل بالأساس على المستوى المحلي. الحديث يدور هنا عن منظمات مستقلة إلى حد كبير، يقوم بتشغيلها متطوعون بالأساس، يبدون من خلال عملهم إيثارا تطوعيا جديا. في ظل قلة الأبحاث في هذا المجال، كان الهدف من هذا البحث المعروض في المقالة هو توسيع آفاق المعرفة بشأن أماكن وجود ووظائف هذه المنظمات الأهلية في توفير الخدمات الاجتماعية. ركّز البحث على دراسة نشاط المنظمات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال الرفاه في إسرائيل، مميزاتها الخاصة وعلاقاتها مع مؤسسات دولة الرفاه.

تتطرق نتائج البحث إلى عدد من الأفكار المركزية: مميزات المنظمات وزبائنها، الخدمات الشمولية والعشوائية، مركزية وأهمية السياق الجماهيري في عمل المنظمات، العلاقات الضعيفة مع مؤسسات دولة الرفاه والشعور الصعب تجاهها. يتضح من البحث أن نشاطات المنظمات الأهلية التي توفر خدمات الرفاه متنوعة، ويبدو واضحا أنها أخذت بالتوسع على مدى السنوات الماضية. تساهم الخدمات التي توفرها هذه المنظمات مساهمة كبيرة في أداء وجودة حياة الأشخاص الذين يعانون من مختلف أنواع الضيق في المجتمع الإسرائيلي، وهم أشخاص لا يحظون - في الغالب - بأية مساعدة أخرى. لكن

---

1 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، على اسم باول برفالد، الجامعة العبرية في القدس.
2 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، على اسم باول برفالد، ومعهد علم الجريمة، كلية الحقوق - الجامعة العبرية في القدس.

هذه المنظمات تخضع للعديد من القيود التي تؤثر على جودة الخدمات التي توفرها وعلى الفئات المستفيدة منها. تناقش المقالة مساهمة هذه المؤسسات، القيود المفروضة عليها والتحديات التي تضعها نشاطاتها أمام المجتمع المدني ودولة الرفاه.

هل العلاقات التعاقدية هي شراكة؟ حالة ملاجئ النساء المضروبات

إستير زيخلينسكي[1] وميخال ماحاط شمير[2]

سياسة الخصخصة الجزئية، التي تعتمد على المناقصات وعلى ثقافة التعاقد، هي إحدى طرق التعاون بين مختلف الأوساط، بين الحكومة وبين المؤسسات الخاصة (الوسط الثالث والمصالح التجارية). منذ العام 2002 فرضت وزارة الرفاه هذه السياسة على ملاجئ النساء المضروبات (المعنفات) أيضا. في إطار المناقصة الثالثة التي تم إجراؤها من أجل تشغيل هذه الملاجئ، والتي أجريت في العام 2011، تم رفض توجهات سبعة من أصل الملاجئ الـ 13 ذات الأقدمية. في ظل هذا الفشل، تفحص المقالة، اعتمادا على نمط البحث النوعي، التغيير الذي طرأ على العلاقات بين وزارة الرفاه ومنظمات الوسط الثالث في هذا المجال، من أجل فهم إجراءات التعاون التي تتبلور وتتمركز حول سياسة الخصخصة الجزئية بين هذه المنظمات وبين الحكومة. وجدنا ثلاثة أفكار مركزية تصف العلاقات المتبادلة خلال ثلاث فترات مختلفة: العلاقات النابعة عن الرغبة، علاقات المقاولة دون اتفاق، وعلاقات المقاولة بالاتفاق. يركز النقاش على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى التقديم والتأخير، والتي تجسدت خلال الفترات الثلاث. بالإضافة إلى ذلك، هنالك أيضا توصية للتطبيق.

---

1 مدرسة العمل الاجتماعي، جامعة أريئيل في السامرة.
2 مدرسة العمل الاجتماعي، جامعة أريئيل في السامرة وجامعة تل أبيب.

من توجه نحو الدولة إلى المجتمع المدني والتعاونات: سيرورات التغيير والتطور في الحركة البيئية في إسرائيل

إيتاي جرينشبن[1]

تقترح هذه المقالة إطارا لفهم تطور الحركة البيئية كجزء من المجتمع المدني في إسرائيل. يعتمد التحليل على مصادر أولية وثانوية وعلى بحث علمي للمنظمات البيئية في إسرائيل. تشير نتائج البحث إلى سيرورات تغيير حصلت على مر الزمان، وتقسّم التطور التنظيمي لدى الحركة البيئية إلى ثلاث فترات، مع التمييز بين نظرتين: نظرة ماكرو تنظيمية تربط بين السيرورات في المجتمع المدني في إسرائيل وبين ما يدور في الحركة البيئية؛ ونظرة ميكرو تنظيمية تشخّص المميزات الخاصة (الموارد البشرية، الموارد المالية والحوار البيئي) لكل منظمة من المنظمات البيئية. تشير الفترات المقترحة إلى مميزات خاصة لكل منظمة من هذه المنظمات في مجال العلاقة بين الدولة والحركة البيئية: تشمل الفترة الأولى مجموعة صغيرة من المنظمات التي تعمل في إطار التوجه نحو الدولة، الذي يعني العلاقة مع النخبة السياسية، التماثل مع أولويات الحكومة، التمويل الجماهيري لنشاطاتها، والنقاش الذي لا يتحدى سياسات الحكومة. خلال الفترة الثانية طرأت زيادة كبيرة في عدد منظمات البيئة التي تتبنى توجه المجتمع المدني، التي توسع آفاق النقاش البيئي، الأكثر صراعية واتباعا لمجموعة من استراتيجيات العمل. خلال هذه الفترة تبرز مساهمة المهاجرين الأنجلوسكسونيين في إقامة هذه المنظمات وتمويل نشاطاتها. تمتاز الفترة الثالثة بالتوجه التعاوني واجتياز الحدود: التنويع التنظيمي، التنويع التمويلي، التحالفات داخل المؤسسات والتعاونات بين الأوساط. أي: حصلت محاولات للخروج من منظومة العلاقة الصراعية، وبما يشبه التوجهات العامة في المجتمع المدني في إسرائيل خلال العقد الماضي التي سعت إلى بناء منظومة علاقات مع الدولة تكون أكثر تعاونية وأكثر مساواة. هذه النتائج هي الأساس الذي يعتمد عليه السؤال حول استقلالية المجتمع المدني في إسرائيل.

---

1 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، على اسم باول برفالد، الجامعة العبرية في القدس.

استراتيجية منظمات الـ"أندير-دوج" في عصر الأدارة الجماهيرية الجديدة

زيف كارني - إفراتي[1]

يصف بحث العمل الذاتي هذا التعاون بين الأوساط المختلفة في إسرائيل وفقا لنموذج (موديل) إعادة التأهيل القائمة على المجتمع (Community Based Rehabilitation; CBR) التابع لمنظمة الصحة العالمية.

من خلال الاعتماد على نظرية حراسة البوابات في الشبكات (The Network Gate Keeping theory) (Shoemaker et al., 2001) وعلى نظرية أبعاد القوة الثلاثة (The Three Dimensions of Power theory) (Lukes, 2005)، يفحص هذا البحث إلى أي مدى يتيح تناقض القيم وتضارب المصالح إمكانية تحقيق الأهداف المتعلقة باحتياجات الزبون. تشير النتائج إلى أنه في العلاقات المتبادلة بين ممثلي منظومة الرفاه، التربية والصحة، وبين مقدمي الخدمات الاجتماعية، هنالك منظمات تفضلها المؤسسة الرسمية ومؤسسات أخرى تسد الطريق أمامها، مما يجعلها منظمات "أندير-دوج" (أقل مكانة). في أعقاب ذلك يحصل تشويش في نيتها الأساسية تقديم الخدمات التي تصب في مصلحة الزبون، ويتم توجيه الطاقات نحو الحفاظ على المنظمات المفضلة. يؤدي هذا الواقع إلى ترسيخ الاحتكارات الائتلافية ويتم - في كل مرة من جديد - توجيه نفس الخدمات إلى نفس الفئات. بناء على ذلك، يستنتج البحث أنه يجب على منظمات "الأندير-دوج" تجنيد موارد سياسية وقضائية، تعطي الوزن الملائم للقدرات الانتخابية الكامنة في جماهير هدفها.

---

1 مؤسسة منظمة **"كتيف حاما" (الكتف الدافئ)** والمدير العام للمنظمة (جمعية مسجلة).

التعاون بين المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية في المجتمع المدني

عيديت بليط كوهين[1] وأميرة جبر[1]

في إطار هذا البحث، سعينا لاستراق النظر إلى داخل تجربة شراكة مديري المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية في المجتمع المدني، والتي تقيم معا مشاريع ومبادرات مشتركة. تتمحور أسئلة البحث حول نظرة مديري المنظمات إلى تجربة الشراكة بينهم وحول فحص المصاعب التي تقف أمامهم وطريقة مواجهتها. تتطرق الأدبيات إلى توسيع نطاق التعاون بين المنظمات المختلفة، لكن أبحاثا قليلة فحسب تطرقت بشكل مباشر إلى الشراكات التي نشأت على مر التاريخ بين المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية، والتي تسعى إلى قيادة تغيير الواقع بين الطرفين. هذا البحث هو بحث نوعي، ووسيلة البحث هي المقابلات شبه المدمجة. شملت العينة عشرة مديري منظمات: خمسة إسرائيليين وخمسة فلسطينيين. خلال تحليل النتائج، تبينت أربع أفكار مركزية: الشرعية المجتمعية للتعاون بين المنظمات؛ حالة اللامساواة بين المنظمات الإسرائيلية والمنظمات الفلسطينية؛ ميزان القوى في إطار التعاون؛ السياق الاجتماعي - السياسي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. تشير استنتاجات البحث إلى تجربة شراكة معقدة يضطر المديرون لمواجهتها. تبين أن تجربة الشراكة تتراوح بين المعارضة والاهتمام أو اللامبالاة. في سياق سؤال المساواة وميزان القوى بين المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية، تبين أن الفروق في الميزانيات وفي مستوى تأهيل الطاقم، حاجز اللغة ومحدودية الحركة، تخلق حالة من اللامساواة وتخلّ بالتوازن. من شأن اختلال التوازن أن يظهر من خلال سيطرة الجانب الإسرائيلي على المشاريع والمبادرات المشتركة، ومن خلال حجم النشاطات التي من الممكن أن يأخذها الأطراف على عاتقهم في مختلف المراحل، ابتداءً من المبادرة إلى المشروع، وانتهاءً بتنفيذه. تشير هذه القضايا إلى أي مدى وصل التعقيد في الشراكة بين المنظمات. إذا، فإن هذا البحث يساهم بمعلومات ومعرفة جديدين حول التعاون بين المنظمات الفاعلة في واقع الصراع من منظور مديري المنظمات.

---

1 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، على اسم باول برفالد، الجامعة العبرية في القدس.